وأما الجواب عن كلمات الكوفيين أما قولهم إنه منصوب على الخلاف لأنه لا يحسن تكرير الفعل فخالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف قلنا هذا باطل بالعطف الذي يخالف بين المعنيين نحو قولك ما قام زيد لكن عمرو وما مررت بزيد لكن بكر وما بعد لكن يخالف ما قبلها وليس بمنصوب فإن لكن يلزم أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها على كل حال سواء لزمت العطف في النفي عندنا أو جاز بها العطف في الإيجاب عندكم فلو كان كما زعمتم لوجب أن لا يكون ما بعدها إلا منصوبا لمخالفته الأول وإذا كان الخلاف ليس موجبا للنصب مع لكن وهو حرف لا يكون ما بعده إلا مخالفا لما قبله فلأن لا يكون موجبا للنصب مع الواو التي لا يجب أن يكون ما بعدها مخالفا لما قبلها كان ذلك من طريق الأولى وكذلك أيضا يبطل بلا في قولك قام زيد لا عمرو ومررت بزيد لا عمرو وما بعد لا ما قبلها كلكن وليس بمنصوب فدل على أن الخلاف لا يكون موجبا للنصب .

وقولهم إن الفعل المتقدم لازم فلا يجوز أن يعمل في المفعول معه قلنا إلا أنه تعدى بتقوية الواو فخرج عن كونه لازما على مابينا فلا نعيده هاهنا وا أعلم .

31 - مسألة القول في تقديم الحال على الفعل العامل فيها .

ذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على الفعل العامل فيها مع الاسم الظاهر نحو راكبا جاء زيد ويجوز مع المضمر نحو راكبا